رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٧ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

مشروع طريق التنمية في العراق التحديات وسبل المواجهة

Development Road Project in Iraq: Challenges and Ways to Overcome Them

م.م إنصاف طالب محمد

Lecturer Insaf Talib Mo

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Warqaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

مشروع طريق التنمية في العراق يُعَدّ من أهم المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز لوجستي وتجاري يربط الشرق بالغرب، بدءًا من ميناء الفاو إلى الحدود الشمالية مع تركيا، ما يعزز الربط مع أوروبا. يهدف المشروع إلى دعم الاقتصاد العراقي، خلق فرص عمل، وتحقيق التنمية المستدامة، لكنه يواجه تحديات اقتصادية، سياسية، إدارية، أمنية، بيئية، وتكنولوجية. تتضمن التحديات الاقتصادية الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للتمويل، إضافةً إلى ضعف البيئة الاستثمارية. أما التحديات السياسية فتشمل عدم الاستقرار السياسي والبيروقراطية والفساد الإداري. بينما تتطلب التحديات الأمنية توفير بيئة آمنة للمشروع، وتواجه التحديات البيئية الحاجة لمراعاة الاستدامة البيئية . للتغلب على هذه التحديات، يُقترح تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، تنويع الاقتصاد، تحسين بيئة الأعمال، مكافحة الفساد، التعاون الدولي، تعزيز الأمن، إصلاح التشريعات، وتنمية الموارد البشرية، مع التأكيد على الاستدامة البيئية والمرونة في التخطيط والتنفيذ.

يُعَدّ مشروع طريق التنمية فرصة مهمة لدعم الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المستدامة. عبر الاستثمار الفعّال والتعاون الدولي، يمكن للعراق أن يصبح محورًا تجاريًا عالميًا، مما يعزز مكانته الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: "طريق التنمية"، "العراق"، "التحديات"

Abstract

The Development Road Project in Iraq is one of the most important strategic initiatives aimed at transforming the country into a logistical and commercial hub connecting the East and the West. Starting from Al-Faw Port in the south to the northern borders with Turkey, it enhances connectivity with Europe. The project aims to support the Iraqi economy, create job opportunities, and achieve sustainable development. However, it faces economic, political, administrative, security, environmental, and technological challenges.The economic challenges include the need for massive investments in infrastructure and the heavy reliance on oil as the main source of funding, in addition to a weak investment environment. Political challenges include political instability, bureaucracy, and administrative corruption. Security challenges require providing a safe environment for the project, while environmental challenges involve the need to consider environmental sustainability.

To overcome these challenges, it is proposed to enhance investment in infrastructure, diversify the economy, improve the business environment, combat

corruption, foster international cooperation, strengthen security, reform legislation, and develop human resources, while emphasizing environmental sustainability and flexibility in planning and implementation. The Development Road Project is considered a significant opportunity to support the Iraqi economy and achieve sustainable development. Through effective investment and international cooperation, Iraq can become a global trade hub, enhancing its economic and political standing.

Keywords: "Development Road", "Iraq", "Challenges"

المقدمة

يعدُّ مشروع طريق التنمية العراقي أول مشروع عراقي استراتيجي يهدف لإحداث تغيري في واقع الاقتصاد العراقي بعد عام)٢٠٠٣(من الاعتماد على النفط بشكل أساس إلى تنويع مصادر الدخل، ومحاولة إحداث نقلة نوعية في مجال تطوير القطاع الخاص في العراق، فضلا عن كونه مشروعاً اقليميا لربط التجارة البينية بين الشرق والغرب، ويُعدُّ المشروع فكرة عراقية تسعى الى استثمار الموقع الجغرافي للعراق وله آثار على طبيعة العلاقات المستقبلية للعراق مع دول المنطقة سلباً وإيجاباً،

الإشكالية : إشكالية هذا البحث تتمحور حول كيفية تنفيذ مشروع طريق التنمية في العراق بفعالية وسط تحديات كبيرة تشمل عدم الاستقرار الأمني، محدودية التمويل، وضعف البنية التحتية .فالسؤال الرئيسي هو :كيف يمكن للعراق التغلب على هذه التحديات وتحقيق أهداف المشروع في تعزيز الاقتصاد وتطوير البنية التحتية، مع ضمان استدامته على المدى الطويل؟

الفرضية : على الرغم من التحديات السياسية، الاقتصادية، والأمنية التي تواجه مشروع طريق التنمية في العراق، فإن تبني استراتيجيات مستدامة في مجالات التمويل، الإدارة الفعالة، والتعاون الإقليمي يعد عاملاً حاسماً في تعزيز فرص نجاح المشروع وتحقيق أهدافه التنموية طويلة الأمد.

أهمية البحث : يعد مشروع طريق التنمية في العراق من المشاريع الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمارات .تكمن أهمية البحث في تحليل التحديات السياسية، الاقتصادية، والأمنية التي تواجه المشروع، واقتراح حلول فعالة لضمان نجاحه .كما يساعد في توجيه صانعي القرار نحو سياسات مستدامة تعزز التعاون الإقليمي، وتحقق التنمية المستدامة، وتوفر فرص عمل، مما يسهم في استقرار العراق وتحقيق نموه الاقتصادي.

المطلب الاول : مشروع طريق التنمية

اولا : ماهية مشروع طريق التنمية

ان مشروع طريق التنمية العراقي هو مبادرة استراتيجية لتعزيز الترابط الإقليمي إذ أطلقت الحكومة العراقية في ٢٧ مايو ٢٠٢٣ مؤتمر "طريق التنمية العراقي" في العاصمة بغداد، بمشاركة تسع دول، هي: السعودية، الإمارات،

قطر، الكويت، سلطنة عمان، سوريا، الأردن، إيران، وتركيا، بالإضافة إلى ممثلين عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. يهدف هذا المؤتمر إلى الإعلان عن مشروع استراتيجي عراقي طموح يُعرف بـ**"القناة الجافة"**، والذي يتمثل في إنشاء خطين، أحدهما بري والآخر لسكة حديد، يربطان الخليج العربي بتركيا، ما يعزز دور العراق كمركز رئيسي للنقل والتجارة بين آسيا وأوروبا.

تفاصيل المشروع وهيكليته

يمتد المشروع من ميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة جنوبًا، وصولًا إلى فيشخابور في محافظة دهوك شمالًا، بطول ١,٢٠٠ كيلومتر، وتُقدر تكلفته الإجمالية بحوالي ١٧ مليار دولار، مقسمة إلى: ٦.٥ مليار دولار لإنشاء الطريق السريع. ١٠.٥ مليار دولار لتنفيذ خط السكك الحديدية.

يهدف المشروع إلى تقليص زمن نقل البضائع بنسبة تفوق ٥٠%، إلى جانب إنشاء مدن صناعية متكاملة لإحياء الصناعة العراقية، وتعزيز النشاط الاقتصادي في البلاد. يرتبط المشروع مباشرة بإنجاز ميناء الفاو الكبير، الذي اكتمل ٨٥% من أعماله حتى الآن، ويُعد أحد أضخم المشاريع اللوجستية في المنطقة.

المراحل الزمنية للمشروع يتكون مشروع طريق التنمية العراقي من ثلاث مراحل رئيسية، وفق الجدول الزمني التالي :

المرحلة الأولى: من المتوقع أن تنتهي بحلول عام ٢٠٢٨.

المرحلة الثانية: تستمر حتى عام ٢٠٣٨.

المرحلة الثالثة: يُفترض اكتمالها بحلول عام ٢٠٥٠.[١]

اما فيما يخص المسار والمحطات الرئيسية فإنه يمر عبر ١١ محافظة عراقية، متضمنًا ١٥ محطة رئيسية على النحو التالي:[٢] انظر الخريطة رقم (١)

١. محطة الفاو – تبعد ١٤.١ كم عن مركز محافظة البصرة.
٢. محطة البصرة – تبعد ١٢ كم عن مركز المحافظة.
٣. محطة الناصرية – تبعد ٢٧.٧ كم عن مركز المحافظة.
٤. محطة السماوة – تبعد ١٠.٣ كم عن مركز المحافظة.
٥. محطة الديوانية – تبعد ١١ كم عن مركز المحافظة.
٦. محطة النجف – تبعد ٨ كم عن مركز المحافظة.
٧. محطة الحلة – تبعد ٢٧.٨ كم عن مركز المحافظة.
٨. محطة كربلاء – تبعد ٩.٣ كم عن مركز المحافظة.
٩. محطة بغداد – تبعد ٣٧ كم عن مركز المحافظة.
١٠. محطة سامراء – تبعد ٨.٤ كم عن مركز المحافظة.
١١. محطة تكريت – تبعد ٥.٨ كم عن مركز المحافظة.
١٢. محطة بيجي – تبعد ٤ كم عن مركز المدينة.

١٣. محطة الموصل – تبعد ٨.١ كم عن مركز المحافظة.

١٤. محطة ربيعة – تبعد ٥.٦ كم عن مركز المدينة.

١٥. محطة فيشخابور (الحدود العراقية التركية) – تبعد ٢٨.٣ كم عن مركز مدينة زاخو.

خريطة رقم (١)

خريطة توضيحية لمشروع طريق التنمية

على الموقع الالكتروني الاتي : https://images.app.

وفيما يخص مواصفات البنية التحتية للطريق إذ يبلغ طول الطريق السريع ١,١٩٠ كيلومترًا، ويتضمن عرض المسار: ٣.٦٥ متر وعرض الطريق الجانبي: ٣ أمتار

و عدد مناطق الخدمة: ٢٦ منطقة (١٨ مخصصة للشاحنات، ٨ للمركبات).

عدد محطات الركاب: ١٥ محطة (٣ رئيسية، ٨ مركزية، ٤ صغيرة).

مناطق استراحة متكاملة: ٢٤ منطقة.

مواقف سيارات متعددة الوسائط: ١١ موقفًا.

نقاط تفتيش: ١٣ نقطة.

نقاط تبادل مع وسائل النقل العام: ٢٦ نقطة.

وان الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمشروع يُتوقع أن يوفر مشروع طريق التنمية أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل في مرحلته الأولى، إلى جانب تعزيز قطاع السياحة وزيادة الاستثمارات. ومن المتوقع أن يولّد إيرادات تصل إلى ٤ مليارات دولار سنويًا للعراق، مما يجعله أحد أهم المشاريع التنموية في تاريخ البلاد.[٣]

العلاقة مع مبادرة الحزام والطريق الصينية

رغم أن المشروع لا يُعتبر جزءًا مباشرًا من مبادرة الحزام والطريق الصينية، فإن اكتماله قد يدفع الصين إلى ربطه بطريق الحرير ليصبح مكونًا رئيسيًا في المشروع، مما قد يسهم في تسريع تنفيذه وتعزيز التكامل اللوجستي بين العراق والصين.

وقد حظي المشروع باهتمام واسع من الصين وتركيا، حيث أكد السفير الصيني في العراق، تسوي وي، خلال لقائه رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أن طريق التنمية يمكن أن يصبح "طريق السلام والازدهار" في المنطقة، كما أنه قد يُكمل مشروع الحزام والطريق.[٤]

وفي إطار تعزيز التعاون الإقليمي، زار السوداني تركيا في مارس ٢٠٢٣ لمناقشة المشروع، وتبع ذلك مؤتمر طريق التنمية في مايو ٢٠٢٣. كما زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بغداد، وكان المشروع على رأس أجندة المباحثات. وأسفر التعاون بين الدول المعنية عن توقيع مذكرة تفاهم رباعية بين العراق وتركيا وقطر والإمارات لوضع الأطر اللازمة لتنفيذ المشروع.[٥]

يتضح مما سبق أن مشروع طريق التنمية العراقي يعد خطوة استراتيجية نحو تحويل العراق إلى مركز لوجستي عالمي، عبر توفير بنية تحتية متطورة تسهم في تسهيل حركة التجارة بين آسيا وأوروبا. كما أنه يُعزز من دور العراق في لاقتصاد الإقليمي والدولي، ويخلق فرصًا استثمارية ضخمة، ما يجعله أحد أهم المشاريع التنموية في الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة.

ثانيا : الاهمية الجيواستراتيجية لمشروع طريق التنمية

تم تصميم المشروع من قبل شركة الاستشارات الإيطاليةPEG ، بينما سيتم تنفيذه بالتعاون بين شركات عراقية، صينية، وإيطالية، ما يعكس شراكة دولية في تطوير البنية التحتية العراقية .يسعى المشروع إلى تعزيز الربط التجاري بين الشرق الأوسط وأوروبا عبر تركيا، حيث سيتم دمجه مع شبكات النقل الأوروبية، مما يجعله خيارًا رئيسيًا لشركات الشحن والتجارة الدولية.

أهداف المشروع وأبعاده الاقتصادية إذ يرتكز على عدة أهداف استراتيجية، من أبرزها[٦]:

.1إقامة مدينة صناعية متكاملة تهدف إلى إعادة توطين الصناعة محليًا، بدلاً من الاعتماد على الاستيراد، ما يعزز تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط.

.2استخدام مواد بناء صديقة للبيئة، إلى جانب تطبيق تصاميم هندسية مستوحاة من الحضارة العراقية، مما يضفي طابعًا مميزًا على المشروع.

.3إعادة تدوير المياه للمساهمة في تخفيف درجات الحرارة في البيئة المحيطة وتحقيق استدامة بيئية.

.4تنفيذ المشروع ضمن إطار تنموي متكامل، حيث يمر الطريق عبر 11 محافظة عراقية ويعزز التنمية المحلية في العديد من المدن التي يعبرها.

وعلى الرغم من أن المشروع عراقي المنشأ، إلا أنه يُعد جزءًا من المبادرات اللوجستية العالمية، حيث يمكن ربطه بمبادرة" الحزام والطريق "الصينية التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام .2023 تهدف هذه المبادرة

إلى إعادة تشكيل التجارة العالمية من خلال ربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى، في حين يساهم طريق التنمية العراقي في تحسين حركة التجارة البحرية عبر جنوب شرق آسيا والقرن الأفريقي وأوروبا.[٧]

وهو يتمثل أحد أبرز مكونات المشروع في ربط ميناء الفاو الكبير بخطوط سكك حديد مزدوجة تصل إلى:

ميناء مرسين التركي.

مينائي طرطوس واللاذقية في سوريا.

ميناء العقبة الأردني(في مرحلة لاحقة)

ستتم عملية النقل عبر آلية متكاملة، حيث سيتم عند الحدود العراقية نقل العربات المقطورة القادمة من ميناء الفاو الكبير مباشرةً إلى قاطرات تركية أو سورية دون الحاجة إلى تفريغها، مما يسرّع حركة البضائع ويضمن كفاءة عالية في النقل بين الشرق الأوسط وأوروبا.[٨]

يقدم طريق التنمية العراقي عدة فوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، أبرزها[٩]:

.1تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تحقيق إيرادات سنوية تصل إلى 6–4 تريليون دينار عراقي) ما يعادل 4.5–3مليار دولار (عند اكتمال المشروع، ما يعزز استقرار الاقتصاد العراقي.

.2تحقيق قيمة جيو–اقتصادية للعراق عبر استغلال موقعه الاستراتيجي كنقطة ربط بين آسيا وأوروبا، مما يزيد من أهميته في التجارة الدولية.

.3تقليص مدة نقل البضائع بين شرق آسيا وشمال أوروبا بنحو 15 يومًا، مما يجعله بديلاً أسرع وأكثر كفاءة مقارنة بالممرات البحرية التقليدية.

.4خلق حوالي 100,000 فرصة عمل خلال مراحل التنفيذ والتشغيل، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وتحفيز الاقتصاد المحلي.

.5تطوير البنية التحتية للنقل، مما يؤدي إلى تقليل الازدحام المروري، وخفض مستويات التلوث البيئي، وتحسين كفاءة النقل داخل العراق.

.6تعزيز التنمية المحلية من خلال إنشاء 15 محطة رئيسية ومدن صناعية على طول المسار، مما يساهم في تحفيز التجارة الداخلية والاستثمار المحلي.

.7السيادة العراقية الكاملة على المشروع، حيث أكدت الحكومة العراقية أن ملكية وإدارة الطريق ستبقى تحت سيطرتها الكاملة، دون تدخل خارجي، رغم إمكانية التعاون مع المبادرات الدولية مثل" الحزام والطريق."

يمتلك مشروع طريق التنمية العراقي أهمية جيوسياسية واقتصادية كبرى، تنعكس من خلال[١٠]:

.1تعزيز الترابط الإقليمي :يساهم المشروع في ربط منطقة الخليج العربي بتركيا وأوروبا، مما يوفر طريقًا بريًا بديلًا عن الممرات البحرية التقليدية مثل قناة السويس.

.2دعم الاقتصاد العراقي :يوفر الطريق فرصة كبيرة للعراق ليصبح مركزًا تجاريًا رئيسيًا، مما يعزز من عائداته المالية ويدعم الاستقرار الاقتصادي.

.3خفض تكاليف النقل والتجارة :عبر توفير طريق بري سريع، يمكن تقليل تكاليف النقل مقارنة بالشحن البحري، مما يجعله خيارًا أكثر جاذبية للشركات الدولية.

.4تعزيز التعاون الإقليمي :يسهم المشروع في تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول المشاركة، مما يعزز فرص التكامل الاقتصادي.

.5المنافسة الجيوسياسية :في ظل التنافس بين القوى الكبرى مثل الصين وروسيا وأوروبا، يوفر هذا المشروع فرصة للعراق للعب دور استراتيجي في التجارة العالمية.

.6الاستفادة من الموقع الجغرافي الفريد للعراق، مما يعزز من مكانته كمركز رئيسي للنقل والتجارة بين الشرق والغرب.

ومن خلال ماتقدم يمثل مشروع" طريق التنمية العراقي "خطوة محورية في تحويل العراق إلى مركز لوجستي عالمي، مستفيدًا من موقعه الجغرافي الفريد لتعزيز التجارة والنقل بين آسيا وأوروبا .كما يعكس المشروع رؤية اقتصادية طموحة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بفضل تكامله مع مشاريع النقل الإقليمية والدولية، من المتوقع أن يكون لهذا المشروع دور محوري في إعادة تشكيل التجارة العالمية خلال العقود القادمة.

المطلب الثاني :التحديات المترتبة على إنشاء مشروع طريق التنمية

يمثل مشروع طريق التنمية العراقي فرصة استثماريه استراتيجية للعراق لكنه يواجه تحديات جمّة لإنجازه واستدامته على المدى الطويل خصوصاً أن تفاصيل المشروع متعددة، وعليه سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى

اولا : التحديات التي تواجه المشروع

ثانيا : سبل المواجهة

اولا : التحديات التي تواجه المشروع

رغم الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الكبرى لمشروع طريق التنمية، إلا أنه يواجه عددًا من التحديات التي قد تعيق تنفيذه أو تؤثر على فاعليته .تتوزع هذه التحديات على عدة محاور، منها الأمني، المالي، السياسي، الإداري، والإقليمي.

.1التحدي الأمني

يمثل الأمن عنصرًا أساسيًا في نجاح المشروع، نظرًا لمرور الطريق عبر عدة محافظات عراقية، بعضها يشهد توترات أمنية ونشاطًا لجماعات مسلحة .يمكن تصنيف التحديات الأمنية إلى بعدين رئيسيين[١١]:

أ .البعد الداخلي يمر الطريق عبر محافظات عراقية تشهد بين الحين والآخر توترات أمنية، أبرزها محافظة دهوك، التي تقع بالقرب من مناطق نشاط حزب العمال الكردستاني.

التداخل في المسؤوليات الأمنية بين القوات الاتحادية العراقية وقوات البيشمركة في إقليم كردستان يزيد من تعقيد الوضع الأمني.

وجود جماعات مسلحة متعددة قد يشكل تهديدًا للبنية التحتية وللشركات العاملة في المشروع.

ب .البعد الخارجي

يرتبط المشروع بأمن مضيق هرمز، الذي تتحكم فيه إيران ويشهد تهديدات متكررة نتيجة التوترات الإقليمية، مما قد يؤثر على سلاسة تدفق البضائع عبر الموانئ العراقية.

الهجمات الإرهابية والتخريبية تبقى تحديًا قائمًا، حيث يمكن أن تستهدف المشروع خلال مراحل الإنشاء أو التشغيل.

.2التحدي المالي

إذ يشكل التمويل أحد أكبر العقبات التي تواجه المشروع، إذ تُقدر تكلفته بنحو 17 مليار دولار .هناك سببان رئيسيان يجعل توفير هذا المبلغ أمرًا صعبًا:

.1ارتفاع النفقات التشغيلية في الموازنة العامة، مما يقلل من إمكانية تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ المشروع.

.2صعوبة الوصول إلى الاحتياطيات العراقية المجمدة في البنك الفيدرالي الأمريكي، والتي تتجاوز 110 مليارات دولار، بسبب القيود المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تقدم الحكومة العراقية خطة تمويل واضحة، مما يثير مخاوف المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بضمان عدم تدخل الأحزاب السياسية أو الجماعات المسلحة في تنفيذ المشروع أو الشركات المنفذة له.[١٢]

.3التحدي السياسي

يحظى المشروع بدعم قوي من حكومة محمد شياع السوداني، التي تعتبره مشروعًا استراتيجيًا لإنعاش الاقتصاد العراقي، إلا أن ذلك قد يجعله عرضة للاستهداف السياسي من قبل جهات معارضة.

في حال تغيّرت الحكومة في المستقبل، قد تواجه استمرارية المشروع تهديدًا إذا لم تتبناه الإدارة الجديدة، مما قد يؤدي إلى إبطاء التنفيذ أو إيقافه تمامًا.

يعتمد المشروع بشكل كبير على اكتمال ميناء الفاو الكبير، الذي لا يزال قيد الإنشاء، مما يزيد من عدم اليقين بشأن الجدول الزمني لتنفيذه. [١٣]

.4البيروقراطية والفساد

يُعد الفساد الإداري من أكبر العوائق التي تواجه تنفيذ المشاريع الكبرى في العراق، حيث قد تتنافس الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة على الاستفادة من المشروع ماليًا، سواء من خلال إدخال شركات تابعة لها في التنفيذ أو عبر فرض عمولات ورشاوى على الشركات المنفذة.[١٤]

إذ يعاني العراق من بيروقراطية معقدة تؤخر الموافقات الإدارية، مما قد يؤثر على سير العمل في المشروع وغياب آليات واضحة لضمان الشفافية والنزاهة في عمليات التنفيذ قد يؤدي إلى سوء الإدارة أو تباطؤ العمل.[١٥]

.5التحدي الإقليمي والتجاري

يواجه المشروع منافسة إقليمية ودولية، حيث يمكن أن تعتبره بعض الدول تهديدًا لمصالحها الاقتصادية وان إيران والكويت قد تنظران إلى المشروع كمنافس مباشر لموانئهما، مما قد يدفعهما إلى محاولة عرقلته أو إيجاد بدائل تقلل من أهميته وكذلك مشروع" الممر الهندي الأوروبي"، المدعوم من الولايات المتحدة، يهدف إلى ربط جنوب آسيا

بأوروبا عبر الشرق الأوسط، مما قد يُضعف جاذبية طريق التنمية العراقي كمسار تجاري رئيسي وقد يُنظر إلى المشروع كمنافس محتمل لقناة السويس، ما قد يثير حساسيات مع مصر بشأن دوره في حركة التجارة العالمية[١٦].

ومع ذلك، يمكن لطريق التنمية أن يكتسب أهمية إضافية عبر إدماجه ضمن مبادرة" الحزام والطريق "الصينية، مما يعزز مكانته في التجارة العالمي

.6تحديات تتعلق بالشركة الاستشارية المنفذة شركة PEG الإيطالية، المسؤولة عن دراسة الجدوى وتصميم المشروع، ليست متخصصة بشكل كامل في مشاريع البنية التحتية للنقل، حيث تركز أعمالها بشكل أكبر على قطاعات الطاقة حيث تم إحالة المشروع إليها مباشرة دون فتح باب المنافسة لشركات عالمية متخصصة، مما يثير تساؤلات حول كفاءة التصميم ومدى استيفائه للمعايير الدولية.[١٧]

.7التحدي التركي

بما أن طريق التنمية يعتمد على الوصول إلى شبكة النقل الأوروبية عبر تركيا، فإن نجاحه مرهون بالتنسيق مع الجانب التركي .إلا أن هناك عدة عقبات قد تعرقل التعاون، منها: العلاقات غير المستقرة بين العراق وتركيا، والتي تتأثر بالخلافات حول ملف المياه، حيث تتحكم تركيا بمصادر نهر دجلة، مما يخلق توترات مستمرة وان التواجد العسكري التركي في شمال العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني(PKK) ، والذي يشكل نقطة خلاف رئيسية بين البلدين وفي حال سوء العلاقات بين بغداد وأنقرة، قد تستخدم تركيا ورقة العبور عبر أراضيها كورقة ضغط سياسية واقتصادية. [١٨]

على الرغم من التحديات المتعددة التي تواجه مشروع طريق التنمية العراقي، إلا أن نجاحه يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي ويجعله مركزًا رئيسيًا للنقل والتجارة بين آسيا وأوروبا .ومع ذلك، يتطلب التغلب على هذه العقبات تنسيقًا داخليًا وخارجيًا فعالًا، وتوفير ضمانات أمنية وسياسية ومالية، إلى جانب الشفافية في التنفيذ لضمان تحقيق أهداف المشروع بنجاح.

ثانيا : سبل المواجهة :

لضمان نجاح مشروع طريق التنمية (القناة الجافة) في العراق وتحقيق التنمية المستدامة، لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات الفعالة التي تسهم في التغلب على التحديات المختلفة. وفيما يلي أبرز هذه السبل:[١٩]

١. الاستثمار في البنية التحتية حيث ينبغي توجيه استثمارات كبيرة نحو تحسين شبكات النقل، بما يشمل تطوير السكك الحديدية، توسيع وتحسين الطرق، وتحديث الموانئ والمطارات. كما أن تحديث شبكات الطاقة والاتصالات يعد عنصرًا أساسيًا لدعم عمليات النقل والمواصلات بكفاءة عالية.[١]

٢. تنويع الاقتصاد الوطني لمواجهة الاعتماد المفرط على عائدات النفط، يجب تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل من خلال دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

٣. تحسين بيئة الأعمال والاستثمار إذ يتطلب تعزيز المناخ الاستثماري في العراق تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير حوافز جاذبة للمستثمرين، فضلًا عن تطوير الإطار التشريعي لحماية الاستثمارات وتقليل التعقيدات البيروقراطية.

٤. تطوير التعليم والمهارات المهنية يعد الاستثمار في الموارد البشرية من العوامل الأساسية لضمان تنفيذ المشروع بكفاءة. لذا، يجب تعزيز التعليم الفني والمهني لتوفير كوادر مؤهلة تساهم في إنجاح المشروع وتحقيق أهدافه.

٥. تحقيق التوازن بين التنمية والاستدامة البيئية من الضروري إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي قبل تنفيذ المشروع، واعتماد سياسات صديقة للبيئة تقلل من التلوث وتحافظ على الموارد الطبيعية، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة.

٦. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وذلك لضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة، يجب تطبيق أنظمة رقابية صارمة وتعزيز آليات المحاسبة والحوكمة، بالإضافة إلى تبني تقنيات التحول الرقمي في إدارة المشروع للحد من الفساد.

٧. تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية إذ يشكل التعاون مع دول الجوار عاملًا أساسيًا لإنجاح المشروع، حيث يمكن أن تسهم الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ودعم تنفيذ المشروع بفعالية.

٨. تعزيز الأمن والاستقرار ويتطلب تنفيذ المشروع في بيئة آمنة تكثيف الجهود الأمنية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة محليًا ودوليًا لضمان الحماية من التهديدات الأمنية وتحقيق الاستقرار المطلوب.

٩. تطوير البنية التحتية القائمة إذ يعد تحديث وصيانة الطرق، الجسور، وشبكات النقل القائمة عنصرًا أساسيًا لإنجاح المشروع، كما أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في التصميم والتخطيط يساهم في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية.

١٠. تنويع مصادر التمويل وذلك لضمان استدامة المشروع ماليًا، يجب جذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير شراكات مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاستفادة من التمويل الميسر المقدم من المؤسسات المالية الدولية.

١١. إصلاح الأطر القانونية حيث يساهم تحسين القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار في تسريع تنفيذ المشاريع وتوفير بيئة آمنة للمستثمرين، مما يعزز من فرص جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية.

١٢. تعزيز التكامل الإقليمي والدولي يمكن تعزيز مكانة العراق كحلقة وصل تجارية بين الشرق والغرب من خلال توقيع اتفاقيات دولية تجعل المشروع جزءًا من شبكة التجارة العالمية، مما يعزز دوره الاستراتيجي في المنطقة.

١٣. إعداد كوادر مؤهلة عبر برامج تدريب متخصصة لكي يضمن توفير برامج تدريب مهنية وفنية للكوادر المحلية تأهيل القوى العاملة المطلوبة لإنجاز المشروع، مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة الأجنبية ويدعم التنمية المحلية.

١٤. إشراك المجتمعات المحلية وذلك لضمان نجاح المشروع، يجب تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص عمل، وتقديم دعم تنموي للمناطق المحيطة، بالإضافة إلى وضع خطط عادلة للتعويضات وإعادة التوطين إن لزم الأمر.

١٥. المرونة في التخطيط والتنفيذ اي ينبغي تبني نهج تخطيطي مرن أمرًا ضروريًا لمواجهة التحديات المحتملة، حيث يمكن تقسيم المشروع إلى مراحل تسمح بمراقبة التقدم، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والأمنية لضمان تنفيذه بكفاءة.

إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل متكامل ومستدام من شأنه أن يسهم في التغلب على التحديات التي تواجه مشروع طريق التنمية في العراق، ويضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، مما يعزز دور العراق كمركز لوجستي وتجاري إقليمي ودولي.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن المشروع يشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز المكانة الاقتصادية والجيوسياسية للبلاد على المستوى الدولي. فمن خلال الاستفادة من موقعه الجغرافي المتميز، يمتلك العراق فرصة فريدة ليصبح مركزاً رئيسياً لحركة التجارة والنقل بين آسيا وأوروبا، مما يفتح المجال أمام استثمارات جديدة، ويساهم في تنمية الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص عمل واسعة وتحسين البنية التحتية.

وعلى الرغم من الإمكانات الواعدة التي يوفرها المشروع، إلا أنه يواجه عدداً من التحديات التي قد تؤثر على تنفيذه بنجاح. تشمل هذه التحديات الأوضاع الأمنية التي ترتبط بالاستقرار الداخلي، والتي قد تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تأمين التمويل اللازم وإدارة المشروع بكفاءة. كما أن تطوير البنية التحتية الحالية يشكل تحدياً رئيسياً، فضلاً عن أهمية تحقيق توافق سياسي داخلي وخارجي لدعم المشروع وضمان استمراريته.

وللتغلب على هذه العقبات، لا بد من تبني رؤية استراتيجية شاملة تركز على تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد، إلى جانب اعتماد سياسات اقتصادية مرنة تشجع الاستثمارات الأجنبية. كما أن التعاون الوثيق بين الحكومة العراقية والشركاء الدوليين سيكون ضرورياً لتوفير الدعم المالي والتقني اللازم للمشروع. علاوة على ذلك، فإن ضمان الشفافية واعتماد آليات رقابة صارمة يعدان عاملين أساسيين لتعزيز ثقة المستثمرين والمجتمع الدولي، والحد من الفساد الذي قد يعرقل تنفيذ المشروع.

إذا تم التعامل مع هذه التحديات من خلال استراتيجيات مدروسة وتعاون دولي فعال، فإن مشروع طريق التنمية يمكن أن يكون دافعاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في العراق، ومفتاحاً لتحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.

قائمة المصادر

١. ا.م.د نسرين رياض شنشول وم.د ريام على حسين، طريق التنمية والافاق المستقبلية للاقتصادالعراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،27 اذار2024 ،ص . 4

٢. .الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء https://cabinet.iq/ar :

٣. . من الفاو إلى فيشخابور :الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لمشروع» طريق التنمية «العراقي، وفُرص نجاحه ، مركز الامارات للسياسات ، 2/6/ 2023 ،https://www.epc.ae/ar/features/all

٤. حيدر نعمة، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة، مركز البيان العراق،2023 ، ص16

٥. احمد الدباغ،)2023(، ماذا تعرف عن طريق التنمية الجديد بالعراق، الإنترنيت على الرابط الاتي

https://www.aljazeera.n

٦ . قسم التخطيط والسياسات، طريق التنمية العراقي" الآفاق والتحديات" ، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، أغسطس2024 ،ص3

٧. مشروع طريق التنمية في العراق ..ما له وما عليه على الرابط الاتيhttps://marsaddaily.com :

٨. ا.م بأن علي حسين المشهداني ,دور مشروع طريق التنمية في تعزيز موقع العراق على خارطة التجارة العالمية ،مجلة الميادين الاقتصادية ، البصرة، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، في ١/ ١/٢٠٢٤، ص ١٤٥.

٩. . حيدر نعمة، مصدر سبق ذكره ، ص.17و فراس عباس هاشم ، مشروع طريق التنمية العراقي : رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية – جيوسياسية ، مركز البيان ، العراق ، 2023 ، ص. 8 و قسم التخطيط والدراسات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص.5_4

١٠. ا.م.د نسرين رياض شنشول ، مصدر سبق ذكره ، ص . 6_5 و شبكة المعلومات الدولية على الرابط الاتي :https://motrans.gov.iq/?article=1446

١١. . احمد السعدي، فوائد وعقبات محلية وإقليمية تواجه مشروع طريق التنمية . على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت على الرابط الاتي https://hewariraq.com :

١٢. قسم التخطيط والسياسات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص. 5_4

١٣. . تحديات متعددة :ما مستقبل" طريق التنمية "العراقي؟ على الرابط الاتي : https://rcssegypt.com/18541

١٤ قسم التخطيط والسياسات ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .

١٥.تحديات إطلاق مشروع" طريق التنمية الاستراتيجية "في العراق؟ على الرابط الاتي : https://ae.linkedin.com

١٦. .ام.د نسرين رياض شنشول ، مصدر سبق ذكره ، ص.7

١٧. المصدر نفسه .

١٨ . حيدر نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص.17

١٩. ا.م.د نسرين رياض شنشول ، مصدر سبق ذكره ، ص 7 وتحديات متعددة :ما مستقبل" طريق التنمية " العراقي؟ على الرابط الاتيhttps://rcssegypt.com/18541 :